مستقبل الأمن الهوياتي في ظل التهديدات الثقافية والاجتماعية المتصاعدة

The future of identity security in light of mounting cultural and social threats

كشان رضا ، أستاذ محاضر – أ–
جامعة 20أوت1955 سكيكدة

تاريخ الإرسال:2021/03/15 تاريخ القبول: 2021/05/05

ملخص:

تسعى هذه الورقة البحثية الموجزة معالجة موضوع بالغ الأهمية والخطورة والمتمثل في الأمن الهوياتي ، والذي من خلاله سنحاول أن نسلّط الضّوء على أهمية ودور الأمن الهوياتي في تحقيق الاستقرار الاجتماعي مركّزين بذلك على أهم التّحديات التي تعيق سياسات واستراتيجيات الأمن الهوياتي التي تتبنّاها بعض الدول ، ثمّ سنتطرق في الأخير إلى بعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأمن الهوياتي وذلك بناءا على معطيات وتطورات الحياة الاجتماعية التي تعيشها كثير من دول العالم .

الكلمات المفتاحية :

الأمن الهوياتي ، التّهديدات الثقافية والاجتماعية ، العولمة الثقافية ، القيم .

Abstract:

This brief research paper seeks to address the critical topic of identity security , Through which we will try to highlight the importance and role of identity security in achieving social stability, Consequently, focusing on the most important challenges that hinder the identity security policies and strategies adopted by some countries, Finally, we will look at some possible scenarios for the future of identity security This is based on data and developments in social life that many countries of the world live,.

Key words :

Identity security, Cultural and social threats , cultural globalization, values.

1. مقدمة:

تسعى غالبية المجتمعات والأمم في وقتنا المعاصر إلى البحث عن المزيد من الضمانات التي توفر لها حماية مستديمة لهويتها من جميع التّهديدات المتسارعة والمتنامية ، ولأجل ذلك تضطلع غالبية الدول بالعديد من المهام والجهود المضنية وتتبنّى العديد من الاستراتيجيات بغية تأمين هويتها وصيانتها من جميع المخاطر خاصة المخاطر الناعمة أو المخاطر ذات البعد الثقافي والفكري لكونها سهلة الاختراق وعظيمة الأثر ، وبالنّظر إلى انسياب المعلومة وتعدّد الفواعل المؤثرة في المشهد السياسي والإيديولوجي في وقتنا المعاصر تظهر الحاجة الماسة إلى بذل المزيد من الجهود الفردية والجماعية لدرء جميع المخاطر المحدقة بالهوية والمقومات الأساسية لحياة الأفراد والمجتمعات ، وهذا من أجل ضمان حد أدنى من الاستقلالية في الفكر والممارسة مع التّسليم بصعوبة تحقيق استقلالية شاملة و مطلقة في هذا الزمن الذي يعج بكثرة الإغراءات والمشتهيات سواء كانت معنوية أو حسية .

وما يزيد من أهمية الاعتناء بقضية الأمن الهوياتي هو أنّ هذا الأخير له تعلّق شديد الصلّة بالأمن القومي والأمن الاجتماعي والأمن السياسي وكذا الأمن الاقتصادي فهناك إذن علاقة تأثر وتأثير بين الأمن الهوياتي وبقية فروع الأمن المذكورة ، لذلك من غير المعقول ألاّ تخشى الدول والمجتمعات من زعزعة الأمن الهوياتي أو فقدانه لأنّه بفقدان المجتمعات الأمم لهوياتها تفقد أساس وجودها وتصبح بذلك مجتمعات تابعة لغيرها وليس لها أيّ استقلال في مختلف مجالات ومناحي الحياة لاسيّما في المجالين الفكري والثقافي ، وهذه من أخطر مظاهر الضعف والهوان التي قد تلحق بالأمم نتيجة فقدانها لأسباب قوتها وعزّتها والمتمثلة في الهوية ، ولذلك كان لزاما على الدول الرّاغبة في تحقيق الاستقلال الشامل والمستديم أن تهتم دائما بكيفية الحفاظ على هويتها وتثبيت أركانها على أسس متينة وما ذلك إلاّ لكثرة التهديدات التي تتعرّض لها الهوية في هذا الزمن بشكل مستمر سواء من قبل الدول أو الجماعات التي لها أغراض ومصالح معيّة، أو من قبل المجتمع الافتراضي الذي فرضته وسائل الإعلام الحديثة .

الإشكالية الرئيسة:

في ظل تراكم تهديدات الأمن الهوياتي على جميع المستويات وتراجع القيم المجتمعية بشكل ملحوظ في أغلب المجتمعات المحافظة فضلا عن المجتمعات الغربية وغير المسلمة إلى أي مدى سيتأثر الأمن الهوياتي بتلك التّهديدات في المستقبل القريب أو البعيد لاسيّما مع ظهور فضاءات جديدة شكّلت عبئا جديدا على الدول والمجتمعات وزادت من صعوبة التّصدي لتلك التهديدات؟

الأسئلة الفرعية :

-1

ا المقصود بالأمن الهوياتي ؟، وفيما تكمن أهميته وخطورته؟

-2

ما هي أبرز تحديات وتهديدات الأمن الهوياتي في الوقت الحالي؟

-3

ما هي أبرز السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأمن الهوياتي انطلاقا من الواقع المعيش الذي تشهده معظم دول العالم؟.

الفرضيات:

-1

وّة أو ضعف الهوية لكل مجتمع مرتبط بصلابة أخلاقها وتمسّكها الشّديد بالموروث الثقافي والقيمي والفكري .

-2

لإعلام الجديد المنفتح هو الذي أسهم بشكل كبير في زعزعة كيان الهوية الفردية والمجتمعية ومن ثمّ أدّى إلى طمس وتحريف الهويات الأصلية وجعلها تابعة لغيرها في الفكر والسّلوك، وهذا بدوره أدّى إلى صعوبة تأمين الهويات من مخاطر التّغريب والتّحريف المغرض .

-3 م

لحفاظ على الهوية وصيانتها بشكل دائم من جميع المخاطر والتّهديدات يتطلّب تضافر جهود جميع الأفراد والمؤسّسات الفاعلة في المجتمع سواء كانت رسمية أو غير رسمية .

منهجية الدراسة :

إنّ معالجتنا لهذا الموضوع اقتضت منّا الاستعانة بعّدة مقاربات وتقنيات ، وذلك من أجل الوقوف على هذا الموضوع من عدّة زوايا تحاشيا للوصف الممل وطلبا للدقّة العلمية والموضوعية اللذين هما أبرز خصائص البحث العلمي ، ومن ضمن المقاربات التي استخدمناها في هذه الدراسة المقاربة السوسيو– ثقافية حيث حاولنا من خلالها تسليط قالضّوء على أهم التّحديات الثقافية والاجتماعية التي تواجه قضية الأمن الهوياتي ليس على المستوى المحلّي فحسب بل على المستوى العالمي أيضا وذلك لتجانس وتماثل مختلف الأنساق الاجتماعية والثقافية على مستوى العالم بحكم تأثير العولمة على مختلف النُّظم السياسية ، كما تم كذلك الاستعانة بالمقاربة البنائية والتي كان لها فضل كبير في التنويه على دور البعد القيمي والثقافي في تحريك مصالح الدول ونشوء الصّراع بينهم ونحن بدورنا حاولنا من خلال هذه الدراسة إبراز أهمية البعد الثقافي والفكري في الصّراع الهوياتي بين الدول والشعوب ، وفضلا عن ذلك فقد لجأنا إلى الاستعانة بتقنية السيناريوهات والتي من خلالها سنحاول استشراف مستقبل الأمن الهوياتي ، وذلك من

منطلق وقائع وأحداث حالية تعيشها أغلب دول العالم ، وقد كان القصد من توظيف هذه التقنية هو أخذ الأهبة لمواجهة أسوء الاحتمالات التي قد تترتّب عن فقدان الهوية للمجتمعات وبخاصة المجتمعات المسلمة.

خطة البحث :

لقد تم معالجة هذا الموضوع المهم في أربع محاور رئيسة ، حيث استهللنا الحديث في بداية هذا الموضوع بتقديم جملة من التعريفات والمفاهيم التي عنيت بموضوع الأمن الهوياتي ، ثمّ انتقلنا في المحور الثاني إلى الحديث عن أهمية وخطورة الأمن الهوياتي لكونه له صلة كبيرة بالأمن القومي وبقية فروع الأمن الشامل ، ثمّ تطرّقنا في المحور الثالث لأبرز التّحديات الثقافية والاجتماعية للأمن الهوياتي ، ثمّ ختمنا الدراسة بتقديم سيناريوهات محتملة لمستقبل الأمن الهوياتي وذلك في ضوء المعطيات الراهنة التي تعيشها غالبية دول العالم كما وسبق أن أشرنا إلى ذلك.

2. المحور الأوّل: تحديد مفهوم الامن الهوياتي:

لقد حظي مفهوم الأمن الهوياتي باهتمام كبير من قبل الباحثين في العديد من المجالات (الاجتماعية، السياسية، الدينية ، الفكرية ، الثقافية ، التعليمية ...الخ) خاصة بعد الغزو الثقافي الرّهيب الذي اجتاح العالم بأسره ، وقد تزامن ذلك مع بروز العولمة بصفة عامة والعولمة في شقها الثقافي بصفة خاصة ، وعلى كلّ فقد تضاربت الرؤى ووجهات النظر بخصوص المقصود بالأمن الهوياتي ومرّد ذلك هو اختلاف المشارب الفكرية والمذاهب السياسية والمنطلقات الفكرية لكل باحث أو مفكر ، ولذلك سنحاول أن ننتقي أهم تعريفات الأمن الهوياتي مع إبداء ملاحظات واستنتاجات عامة لكل تعريف .

من أيسر وأوجز التعريفات التي وقفنا عليها بخصوص الأمن الهوياتي مع دقّته وشموليته هو تعريف الباحثة سمية أوشن والتي عرّفت الأمن الهوياتي بقولها : "تحصين هوية المجتمع من كل ما من شأنه أن يخلّ بها باعتبارها النظام الذي يسير به وعليه المجتمع ، وتبعا لذلك فإنّه يمكن تشبيه الأمن الهوياتي بنظام المناعة الذي يصدّ كل عوامل التّخريب التي يكون مصدرها داخليا أو خارجيا "[1]. ما يمكن قوله بخصوص هذا التّعريف أنّه تعريف شامل حيث تضمّن الأهداف الرئيسة للأمن الهوياتي وهو تحصين المجتمع من جميع التّهديدات بغض النّظر عن طبيعة تلك التّهديدات أو نوعها ، وهو بحق يمثل –أي الأمن الهوياتي – جهاز وقائي للمجتمع بحيث يحميه من كل الغوائل والشّرور التي قد تلحق به نتيجة حملات التّشويه والمسخ والطمس التي تستهدف مجتمعات بعينها ، لكن ما يؤخذ عن هذا التّعريف أنّه لم يحدّد من هو المسؤول عن القيام بهذا الدور هل هي الدولة بمختلف مؤسّساتها؟ أم مختلف تنظيمات المجتمع المدني ؟ أم الأسرة وبقية الفواعل الاجتماعية (المدرسة ، الجامعة ، المسجد ...الخ).

وفي ذات السّياق ترى الباحثة بن محمد إيمان أنّ المقصود بالأمن الهوياتي : " هو قدرة المجتمع على الحفاظ على نماذجه التّقليدية من لغة وثقافة وهوية وعادات ، وهو أحد ركائز النّهضة الاجتماعية وأعلى مظاهر استرداد الهوية التي سعت القوى الخارجية إلى محوها وطمسها "[2]. وتعقيبا على ما ذهبت إليه الباحثة بن محمد إيمان يمكن القول بأنّ الأمن الهوياتي يمثل فعلا ركيزة أساسية من ركائز النهضة الاجتماعية ؛ بل هو صمّام أمّان ضد جميع محاولات المسخ التي تطال المجتمعات والأفراد خاصة في وقتنا الحالي ، إذ لا يعقل أن تحقق أمّة ما تفوق اقتصادي أو صناعي في ظل اختلال منظومتها الاجتماعية التي تضم العديد من الأنساق (السياسية، الثقافية ، الفكرية ، التربوية) والأطر الفكرية والعقدية التي هي أصل متين من أصول الحضارة الإنسانية على مر التاريخ ، ولذلك فإنّ الحرص على حماية وتعزيز الأمن الهوياتي أصبح ضرورة قصوى خاصة في ظل تنامي تهديدات الأمن بصفة عامة والأمن الهوياتي والمجتمعي بصفة خاصة .

وهناك من يعرّف الأمن الهوياتي من زاوية مغايرة بأنّه : "زوال التّهديدات الناجمة عن أيّ علاقات أو تفاعلات تؤثر على خصوصيات وسمات الأفراد والجماعات وتحقيق حالة من الأمان التي تضمن الحفاظ على الخصوصيات الشّخصية من الطمس أو التشويه ؛ فالأمن الهوياتي إذن يتعلّق بالحفاظ على الهوية ومكتسبات الشّخصية من أي أخطار تهدّد زوالها وانحلالها أو حتّى تأثرها بعناصر وسلوكيات غريبة تغيّر من طبيعتها ، وقد تؤدي بالأفراد والجماعات إلى الاغتراب" [3] . ما يلاحظ عن هذا التعريف أنّه أوسع وأشمل من التعريفين السّابقين من حيث الدّلالات والمضامين ومن حيث كذلك الأبعاد والأهداف ؛ إذ قد انفرد صاحب هذا التعريف بفائدة جليلة القدر وغزيرة المعنى وهي أنّ الصّراع الدائر بين الحفاظ على الهوية وحملات التّغريب التي تقودها جماعات بعينها أو دولا تستّرت وراء ما يسمّى بحريّة الإعلام والتّعبير هو صراع خطير ومتعدد الآثار لما قد يترتب عنه من زوال الهويات والقيم الأصلية للمجتمعات بسبب حملات التّغريب للفكر والسلوك ، والجدير بالذكر أنّ الحفاظ على الهوية من الذوبان والانصهار في هوية الآخرين يصبح غاية في الصّعوبة كلّما تمادت الدول والتّنظيمات المجتمعية في شن حرب ضروس ضد المقومات الثقافية والدينية للشعوب .

ولذلك فلا يظن أحد من الناس أنّ مهمة الحفاظ على الهوية مسألة هيّنة بل هي مهمة صعبة للغاية ، حيث تتعرّض الهوية بين الحين والآخر لجملة من التّهديدات بغض النّظر عن مصدرها من الداخل أو الخارج ، ولذلك فلا غرو إذا قلنا أنّ المجتمع الذي يتمكّن من حماية هويته وتعزيزها أكثر فهو مجتمع قادر على تحقيق انطلاقة قويّة تجاه مسألة تحقيق الأمن والتنمية الشاملة ، لأنّه هناك علاقة وطيدة جدا بين مسألتي الأمن الهوياتي والتّنمية الشاملة والمستدامة ،

ولذلك من المستحيل أن تجد دولة متقدّمة في مجال العلوم والأبحاث إلاّ وتجدها قد أولت أهمية قصوى لتعزيز الأمن الهوياتي إدراكا منها لأهمية هذا العامل في تعزيز قدرة الدولة والمجتمع و إحداث انسجام بين مختلف الوحدات والمكونات الأساسية لكل من الدولة والمجتمع .

وبالنّظر لأهمية الأمن الهوياتي ودوره في ضبط النّسق الاجتماعي العام ترى الباحثة سمية أوشن – التي سبق ذكرها –في سياق حديثها عن مفهوم الأمن الهوياتي بأنّ هذا الأخير يعني :" تكوين قاعدة صلبة تمنع حالات الاختراق الثقافي والغزو الفكري "[4] ويبدو من خلال هذا التعريف الموجز أنّ أكبر تهديد للأمن الهوياتي هما الاختراق الثقافي سواء عن طريق تقنيات الاتصال والإعلام الحديثة أو عن طريق تزييف الحقائق وتشويهها وتحريفها عن المسار الحقيقي، والتهديد الثاني هو الغزو الفكري وممّا لا شكّ فيه أنّ الغزو الفكري في وقتنا المعاصر قد بلغ ذروته بسبب الانتشار الواسع والرّهيب لوسائل الاتصال الحديثة ، وعليه يتّضح لنا حقيقة لا بدّ من الوقوف عليها وهي أنّ أي استراتيجية تسعى لتعزيز وتقوية الأمن الهوياتي في أي مجتمع لا بدّ من أن تنطلق من معالجة ظاهرة الغزو الفكري وهذا وإن سلّمنا بصعوبة وقف هذه الظاهرة تماما إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من تقليل مخاطرها أو التّحذير منها وذلك عبر الوسائل نفسها التي تستخدم في الغزو الفكري كالمنتديات الثقافية ووسائل التّواصل الاجتماعي والمؤسّسات التربوية والتّعليمية وغير ذلك من المؤسّسات الاجتماعية والثقافية والتّعليمية الفاعلة في المجتمع.

وإجمالا لما سبق يمكن القول إنّ الأمن الهوياتي يعني:"حماية المجتمع من جميع التّهديدات التي لها صلة بالعديد من الأبعاد كالبعد الثقافي والفكري والاجتماعي والسياسي والديني وغيرها من الأبعاد ، وهو يهدف إلى توطيد العلاقات الاجتماعية والإنسانية بين أبناء المجتمع الواحد وتمكينهم من ممارسة ومزاولة شؤون حياتهم دونما ضغط سواء من الداخل والخارج ، إلى جانب الحفاظ على جميع ثوابت ومقوّمات الحياة الأساسية للأفراد والمجتمعات (اللّغة ،والدين، والعادات والتقاليد الضاربة في عمق التاريخ) من مختلف محاولات الطّمس والتشويه التي تطال كثير من المجتمعات" . وما يمكن استخلاصه من هذا التعريف الذي حاولنا من خلاله أن نجمع بين مختلف التّعريفات السابقة هو أنّ الأمن الهوياتي له فعلا أهمية قصوى في حياة النّاس وتنظيم شؤونهم العامة وفق نظرتهم الخاصة وواقعهم المختلف عن باقي المجتمعات والنظم السياسية والاجتماعية ، ولذلك يصّح أن نقول بأنّه لا يمكن لمجتمع ما أن يحافظ على كيانه واستقلاليته إلاّ إذا حافظ على هويته وثقافته الخاصة به وهذا ما أردنا التّأكيد عليه وتأصيله في ثنايا هذا البحث .

3. المحور الثاني : أهمية تعزيز الأمن الهُوياتي في الوقت الرّاهن:

مثلما مرّ معنا سابقا فإنّ للأمن الهوياتي أهمية كبيرة جدا فهو يسهم بشكل أو بآخر في تحقيق وحدة المجتمع وتقوية الرّوابط والعلاقات الإنسانية بين أبناء المجتمع الواحد ، فضلا عن أنّه أصبح يمثل أحد أهم المحاور الأساسية في النقاشات العامة للأمن الشّامل ، وهناك من يرى أنّ تعزيز الأمن الهوياتي هو أحد سبل تحقيق الأمن القومي أو الأمن الوطني ، إذ يضمن على الأقل منع اختراق المقوّمات الأساسية التي تسهم في بناء مجتمع متكامل ومتناسق في الرؤى والاهتمامات المشتركة ، ولذلك أصبح من الأهمية بمكان لا سيّما في الوقت الحاضر الاهتمام أكثر بموضوع الأمن الهُوياتي والبحث عن سبل تعزيزه وكيفية تجاوز مختلف تحديّاته ، لأنّ ما يترتب عن ضياع أو فقدان الأمن الهوياتي من آثار وتداعيات خطيرة كفيل بتقويض أسس وركائز المجتمع والدولة ، ومن ثمّ تصبح الدولة عند ذلك غير آمنة وغير مستقرة ، كما قد يفضي فقدان الأمن الهوياتي إلى حدوث شرخ كبير وتصدّعات خطيرة بين أفراد المجتمع ممّا قد ينذر بحدوث أزمات متعدّدة لا مخرج منها إلاّ بتصحيح جميع الاختلالات النّاجمة عن فقدانه (الأمن الهوياتي) . وفيما يلي نورد في شكل نقاط أهمية تعزيز الأمن الهوياتي على النّحو الآتي :

1- تتعاظم أهمية تحقيق وتعزيز الأمن الهوياتي لاسيّما في وقتنا الراهن التي يشهد فيها العالم موجة متصاعدة ومترامية الأطراف للعولمة الغربية التي مسّت مختلف جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية حيث أصبحت هوياتنا الوطنية عرضة للعولمة بمختلف أشكالها وفروعها ، إذ أنّ العولمة تسعى أساسا إلى طمس هويتنا والمتمثلة في اللّغة والدّين والتاريخ ، كما تسعى بطريقة أو أخرى – أي العولمة- للترويج للثقافة الغربية وذلك عن طريق استخدام وسائل التكنولوجية الحديثة كالأنترنيت التي أضحت وسيلة مهمة تستخدم لتحقيق عدّة استراتيجيات متعلّقة أساسا بطمس وتقويض الهويات وإحلال محلّها الهويات العالمية[5] (المواطن العالمي) لتصبح بذلك الهوية الوطنية هوية ثانوية في مقابل الهوية الأساسية والمحورية وهي الهوية العالمية .

ما يمكن قوله واستخلاصه بخصوص هذه الجزئية المهمة والتي لها ارتباط وثيق بمسألتي التّبعية والهيمنة – أي أنّ الشّعوب والمجتمعات تظل تابعة لغيرها كلّما أهملت وتقاعست في حماية هويتها وصيانتها من أيادي التّغريب والتّحريف- أنّه لا يمكن في ظل الاختراق العولمي للثقافات المحلية والوطنية أن يتسنّى للدّولة والمجتمع أن يحقّقا الأمن الهوياتي إلاّ إذا أمكنهما متابعة ورصد باستمرار كل التّهديدات الأمنية التي تمس البعد الهوياتي والثقافي ووضع على إثر ذلك استراتيجيات محكمة لمواجهة هذه التهديدات من خلال إشراك جميع الفواعل والمؤسّسات الاجتماعية والسياسية والثقافية والدينية لصد مختلف محاولات الطمس والتشويه للثقافة المحلية والقيم المجتمعية المحلية .

ما نريد التّأكيد عليه من خلال ما سقناه سابقا هو أنّ أهمية الأمن الهوياتي تكمن في أنّه يشكّل سدّا منيعا وحصنا حصينا ضد جميع محاولات وحملات التغريب التي تتزّعمها تيارات فكرية غربية وترعاها دولا وجماعات معينة ، ولا يعتقد أحد ما أنّ الأمن الهوياتي مجرّد شعارات أو كلمات تقال هنا وهناك ؛ بل هو استراتيجية علمية دقيقة ومحكمة يسهر على وضعها خبراء في مجال الأمن والفكر ويسهر على تنفيذها كل فرد من أفراد المجتمع .

2- الأمن الهوياتي يعزّز مفهوم المواطنة بين أفراد المجتمع ويخلق فرص التّكامل بينهم: إنّ جدلية العلاقة بين الهوية والأمن هي في الحقيقة نابعة من تداخل المفاهيم وتشابكها، وناتج عن تتابع تشكّل الهوية بالرّجوع إلى المواطنة وما تحويه ، كما أنّ الهوية هي أحد المكوّنات الأساسية لتحقيق المواطنة. إنّ الخصوصية التاريخية والثقافية التي تجتمع بين أفراد المجتمع الواحد والتي تشكّل أسس ومرتكزات الهوية هي في الحقيقة بوادر وإرهاصات تشكّل المواطنة الحقيقية ، فالتّأكيد على الهوية المشتركة بأبعادها الكليّة يزيد من شعور المواطن بأنّه مواطن أصيل يتمتع بكامل حقوق المواطنة في مقابل شعور الفرد بأنّه مقيم في هذا الوطن في إطار من العزلة والمواطنة المنقوصة [6]وغير المكتملة يجعله مواطن غير فعّال ومواطن انطوائي أو انعزالي ، وقد يكون ذلك سببا في تغيّر سلوك ذلك الفرد نحو الأسوأ مثلما يجعله ناقما للوضع العام في موطنه .

والذي يتّضح لنا من المسلمات السابقة أنّ الهوية أمر ضروري لتحقيق المواطنة ، وأنّ التّمسك بالهوية المجتمعية هي أحد العوامل التي تسهم إسهاما مباشرا في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمعات الإنسانية [7] ، كما أنّ تأمين الهوية وتحصينها من جميع الغوائل وأسباب التّفكك هو الذي يحقّق المواطنة والمصالح المشتركة بين المواطنين، وبعبارة أدق فلا مواطنة بلا هوية ولا هوية بلا أمن أي أنّ الأمن الهوياتي هو الضمانة الأساسية لتحقيق الشّعور بالانتماء للوطن ، وهو أيضا شرط أساسي لتوفير الأرضية الخصبة التي تسمح بتعزيز علاقات التّعاون والتّضامن بين مختلف أفراد المجتمع التي تجمعهم نفس السّمات والخصائص والأهداف المجتمعية المشتركة .

3- الأمن الهوياتي له ارتباط وثيق بمسألة الأمن القومي ، إذ أنّ مسألة الهوية ليست مجرّد شعار يُرفع في المحافل كما أنّه مرتبط بمسائل لا تقل عنه أهمية مثل المواطنة وحقوق الإنسان التي تسمح بخيار الهوية القومية بأن يكون خيارا داعما للبُنى الوطنية وليس منفصلا عنها أو متناقضا معها ، وهذا ما يتطلّب جرأة كبيرة من قبل النُّخب الحاكمة اليوم والعمل على مسارين في نفس الوقت مسار تعزيز الهوية القومية لدرأ مخاطر الأمن القومي من أطماع الخارج ومواجهة الهويات القاتلة وكل ذلك من أجل تعزيز مناعة وقوة الدول من الداخل. يُفهم من هذا أنّ حصول أي خلل في منظومة الأمن الهوياتي سيؤدي لا محالة إلى صعوبة تحقيق الأمن القومي

، وإذا كان هذا الأخير له تعلّق بالعديد من العوامل والتّطورات الحاصلة في الداخل والخارج إلاّ أنّ تأثره بفقدان الهوية الجماعية للشّعب الواحد يكون أشد وأخطر، ولذلك جاء التّأكيد على الرّبط بينهما وتعزيز العلاقة المتبادلة بينهما أكثر حرصا على حماية المصالح القومية للدولة .

4- الأمن الهوياتي يفضي إلى التّماسك الاجتماعي وتقوية الروابط الاجتماعية مثلما يمنع من إشاعة روح اليأس والقنوط بين أفراد المجتمع ، إذ كلّما سادت مشاعر الأُخوة والتّعاون والتّكافل الاجتماعي بين مختلف شرائح المجتمع أدّى ذلك إلى نشر السّكينة والطمأنينة بين الناس وبخاصة في أوقات الأزمات التي تشهدها المجتمعات بين الحين والآخر ، ضف إلى ذلك فإنّ الأمن الهوياتي يفتح قنوات التّواصل والتّفاهم بين مختلف الطوائف السّياسية والنخب الأكاديمية التي لها دور كبير في تعزيز الأمن الهوياتي داخل المجتمع الواحد .

والحاصل أنّ الأمن الهوياتي أصبح بلا منازع مطلب أساسي لديمومة الحياة واستقرارها كونه يشمل جميع جوانب ومناحي الحياة في كل زمان ومكان ، وهو يحظى باهتمام جميع المواطنين لأنّه يمس الحاجات الأساسية التي تهمّهم سواء ما تعلّق منها بالجانب المعيشي أو الاقتصادي بحيث يشعر الفرد بأنّ له ركائز ومقومات ثابتة في مجتمعه يحقّق ويثبت من خلالها كيانه [9]. والحقيقة أنّ أهمية الأمن الهوياتي لا تستوعبها الكلمات القليلة ولا المقاصد المعلنة ؛ بل هي أوسع مجالا وأبعد من حيث المضمون والأهداف وما ذلك إلاّ لحاجة المجتمع اليوم لصون هويته الأصلية لرص صفوفه من الداخل وسد الثغرات التي حدثت نتيجة سوء التّقدير للمصالح العامة المشتركة والتّركيز على المصالح الضيقة والمحدودة جدا من قبل أفراد المجتمع وممثليهم بصفة عامة .

03. المحور الثالث: التهديدات الثقافية والاجتماعية للأمن الهوياتي:

يواجه الأمن الهوياتي مثله مثل بقية أنواع الأمن الأخرى العديد من التّهديدات والتّحديات والتي أدّت إلى عرقلة العديد من استراتيجيات ومبادرات الأمن الهوياتي التي تبنّتها كثير من الدول خاصة الدول التي تعاني من اضطرابات وقلاقل سياسية وأمنية داخلية، ومن ضمن هذه التّهديدات والتّحديات نذكر ما يلي :

1-العولمة الثقافية: العولمة ظاهرة متعدّدة الأوجه تشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية [10]، وحسب بعض الباحثين فإنّ أخطر أبعاد العولمة – على الهوية بطبيعة الحال-هي تلك المرتبطة بالجانب الثقافي وهو ما يعرف بالعولمة الثقافية التي هي غزو ثقافي يمس ذاتية الأفراد (هويتهم) والأمم وهي تحمل خطابا ثقافيا موجها لشعوب العالم جميعا مفاده أنّه لا مجال للتعدّد الثقافي وإنّما البقاء يكون للثقافة المعولمة المهيمنة على كلّ الثقافات أي هيمنة النموذج الأمريكي على ثقافات الأمم والشعوب من خلال استهداف

الثقافات المحليّة والاقليمية وتهديدها بالزوال والاندثار والأفول[11] .

وهناك من يرى أنّ العولمة هي اجتياح الشّمال للجنوب أو اجتياح الحضارة الغربية ممثلة في الأنموذج الأمريكي للحضارات والثقافات الأخرى وهي التّطبيق العملي لنهاية التاريخ التي دعا إليها بعض المفكّرين الأمريكيين في منشوراتهم العلمية والذي أرادوا من خلاله –أي هذا الشّعار المغرض والمقصود– بأنّ النموذج الغربي الرّأسمالي الذي تقوده الولايات المتّحدة الأمريكية هو القدر الأبدي للبشرية جمعاء[12] . والعولمة إلى جانب أنّها تعكس مظهرا أساسيا من مظاهر التّطور الحضاري التي يشهدها عصرنا هي أيضا عقائدية تعبّر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته على كافة الأصعدة الثقافية والاقتصادية والمعلوماتية والثقافية ، حيث تمّ استغلال تقنيات التّكنولوجيات الحديثة كسلاح قوي للترويج لهذه الثقافة وكاستراتيجية لاستيلاب الثقافات الأخرى قصد القضاء على التّعدّدية الثقافية [13] وكذا الهويات الثقافية.

وعلى المستوى الرّوحي والمادي تفرض العولمة استراتيجية جزئية للإنسان فهي تريد مسخ ونزع الرُّوح من الجسد بإبقاء الجانب المادي والجسدي للفرد بإخلال التّوازن والتّكامل في الشّخصية ، حيث تنتج العولمة الإنسان المادي الحيواني – بلا قيم ولا هوية أصلية –بالقضاء على الجانب الرّوحي والنّفسي الفكري التي لها دور كبير في تشكّل الهوية الأصلية ، وهذا من خلال إعادة صياغة الإنسان من جديد وتغيير خلقته ومفاهيمه الفكرية[14]. ولا شكّ أنّ ثقافة العولمة التي تزحف بسرعة على حساب الثقافات المحليّة والوطنية قد تؤثر على الهوية الثقافية كما أثّرت على الجوانب المادية من ثقافة المجتمعات والشّعوب وبخاصة المجتمعات العربية الأمر الذي قد يؤثر سلبا على الجوانب المعنوية المتمثلة في الهوية الثقافية خاصة أنه هناك من يعتقد أنّه لا مكان آمن بعد اليوم ولا ثقافة منعزلة ولا عقيدة محصّنة ضد سيل وتدفق المعلومات [15] ، وهذا إن دلّ على شيء إنّما يدلّ على كثرة وصعوبة التّحديات المتداخلة التي يواجهها الأمن الهوياتي ممّا يجعل من الصّعوبة بمكان صيانة وحماية كل ما يتّصل بالهويات الثقافية ومن ثمّ إلى صعوبة التّحكم في مختلف القيم الثقافية نتيجة الاختراق الكبير للعولمة لمختلف الثقافات والمنظومات القيمية والفكرية .

وعلى العموم يمكن القول بأنّ العولمة الثقافية أصبحت فعلا تشكّل تهديدا حقيقيا على المجتمعات الضّعيفة من حيث هويتها وأمنها والعلاقة الحاصلة بينهما لاسيّما على الأمة الإسلامية التي تشهد تراجع وتقهقر على جميع الأصعدة عكس المجتمعات الغربية التي تتمتّع بالقوة والهيمنة والقدرة على المحافظة على هويتها ، إذ أنّها لديها جميع الإمكانات التي تسمح لها بترويج أفكارها وقيمها وأساليب تفكيرها معتمدة في ذلك على وسائل الإعلام الحديثة[16] ، فالعولمة إذن أصبحت تشكّل تهديد مباشر للدولة القومية [17]، وفي

هذا الصّدد يرى "مارتن ألبرو "أن العولمة تمثل تلك العمليات التي يتم من خلالها دمج شعوب العالم في مجتمع عالمي واحد[18] . وبهذا يتّضح أنّ أكبر عائق يواجه الأمن الهوياتي في وقتنا المعاصر هي العولمة في بعدها الثقافي إذ يستحيل في ظل الانتشار الرّهيب للقيم الثقافية الغربية التي تزامنت مع العولمة من الحفاظ على الاستقلالية الثقافية والهوياتية للشّعوب والمجتمعات خاصة مع تنصّل كثير من الجهات من مسئوليتها تجاه قضية الحفاظ على الهوية والثوابت الأمر الذي عقّد أكثر من مسؤولية التّصدي للعولمة الشّرسة ومن باب أولى تحقيق الأمن الهوياتي .

2– الإعلام الجديد:

تشكّل وسائل الإعلام الجديدة أحد أبرز تحديات الأمن الهوياتي وهي لا تقل خطورة عن العولمة ؛ بل هي أحد وسائل تنفيذ مخطّطات العولمة وتشمل وسائل الإعلام الحديثة شبكات الأنترنيت ، مواقع التّواصل الاجتماعي ، الإعلام الرقمي وغيرها من الوسائل الأخرى التي يشملها هذا الوصف . ومن المعلوم أنّ الانتماء هو أعلى سُلّم في الهوية وأنّ استخدام وسائل الإعلام الجديد مع الكثرة يحدث تفكّكا في الانتماء بكل أبعاده ، وحتّى في الواقع نجد أنّه هناك حرب حالية ضد المقوّمات الإسلامية وبخاصة العقيدة الإسلامية حيث تمّ في هذا الإطار اختراق العديد من المواقع العربية وتدميرها ، كما أُنشئت العديد من المواقع التي تهدف في الأساس إلى تشويه صورة الإسلام ، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تجد الإعلام الرّقمي كذلك يسعى للترويج للأفكار الاستشرافية الموبوءة في التاريخ الإسلامي واتّهامه للمسلمين بالخروج عن قيم التّحضر وقوانينه ولجوئه إلى العنف ، وهذا كلّه من أجل تصوير الدين الإسلامي على أنّه دين يحد وينقص من حرية المرء[19] وهذه شنشنة قديمة تهدف إلى ضرب الهوية الإسلامية وزعزعتها حتّى يضل المجتمع المسلم بلا أمن ولا استقرار وحتّى يتجرّد المجتمع المسلم من جميع المقومات الأساسية التي ينهض عليها والتي يحافظ من خلالها على كيانه وهويته الأصلية .

إنّ التّحول الجديد في مجال الإعلام أدّى إلى تشكيل نظام إعلامي جديد ومن ثمّ كان له أثر جلي وملموس على البُنى السوسيو– ثقافية للمجتمعات ممّا أدى إلى خلق عدّة أزمات اجتماعية وثقافية وعلى رأسها أزمة الهوية أو بشمل أدق أزمة الأمن الهوياتي لاسيّما في تلك المجتمعات التي تستورد الثقافات غير الأصيلة الوافدة إليها من الخارج من دون المقدرة على الإنتاج أو المجابهة أي عدم مقاومتها لتلك الثقافة الوافدة إليها والدّخيلة عنها ومن ثمّ تتعرّض الخصوصية الثقافية للمجتمعات والهوية الأصلية للزوال والاندثار[20] ، لأنّه من غير المنطقي أن تتساوى ثقافتين متباينتين في القوّة والتأثير حيث تحاول كل ثقافة إزاحة الثقافة المنافسة لها بصرف

النّظر عن الآليات المستخدمة في ذلك (آليات مرنة أو آليات جامدة).

وفي سياق الحديث عن الدور السّلبي للإعلام الجديد يرى الباحث علي خليل شقرة أنّ كثير من القيم التي كانت تتشبث بها الأسرة والمدرسة خاصة في المجتمعات الغربية أخذت في الاضمحلال لتحل محلّها قيم مستوحاة من الإعلام ولا تستند إلى معايير أخلاقية واجتماعية ، وهذه المظاهر –حسبه– بدأت تغزو العالم الثالث بما في ذلك المجتمعات العربية ، حيث بدأ الشباب العربي يفقد المرجعية الثقافية وأصبح أكثر تأثرا بما ينقله إليه الإعلام الغربي المغرض ممّا أضعف تمسّكه بما يسود مجتمعاته من قيم روحية وأخلاقية وعادات وتقاليد ، إذ قد اخترق الإعلام الجديد كثير من القيم ومن ثمّ خلق كثير من التوترات وأدّى إلى تلاشي القيم الخلقية والرّوحية ، واستطاعت بعض وسائل الإعلام الجديد من إزاحة مقوّمات الهوية الأساسية كالعادات والتقاليد وفكّكت كثير من المعايير التي ترتكز عليها المجتمعات في بنائها الحضاري والفكري [21] .

وتلخيصا لما سبق يمكن القول إنّ الإعلام الجديد بمختلف أشكاله وصوره بات يشكّل تهديدا حقيقيا ومباشرا للأمن الهوياتي وذلك بسبب التّحريف الكبير الذي تسبّبه وسائل الإعلام الحديثة لكثير من الحقائق وتزييفها خاصة المتعّلقة بالأصول والثوابت ممّا قد يفضي إلى حدوث غبش فكري وحصول تصوّرات مناقضة للواقع والحقيقة ، وهذا كفيل بحدوث اضطرابات داخل البنى الاجتماعية والأنساق السياسية وهذا بدوره يؤدي إلى زعزعة الأمن والاستقرار داخل الدولة وبين أفراد المجتمع، وهنا تفقد الثقة بين الحكام والمحكومين من جهة وبين الأفراد أنفسهم من جهة أخرى ، ولا شك أنّ مثل هذا قد ينسف بجميع جهود ومبادرات تعزيز الأمن الهوياتي الذي يعدّ حلقة مهمة ولبنة أساسية لإتمام صرح الأمن والتنمية المستدامة .

3– التفكّك الأسري :

ممّا لا ريب فيه أنّ للتفكك الأسري عدّة آثار سلبية على الفرد والمجتمع ؛إذ يدفع التفكّك الأسري في الغالب كثير من الشّباب لارتكاب عدّة جرائم بشعة سواء ضد الأفراد والمؤسّسات الخاصّة أو ضد الدولة والمؤسّسات العامة نتيجة فقدانهم للعطف الأبوي والحنان الأسري الذين هما من أسس ومرتكزات الشّخصية السّوية، كما يفضي التّفكّك الأسري إلى حدوث قلاقل اجتماعية واضطرابات نفسية خطيرة تنتهي في الغالب بحصول خلل في البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية ممّا يؤدي في الأخير إلى غياب الاستقرار الاجتماعي والنفسي، وفي ظل هذه التّداعيات الخطيرة المترتبة عن التفكّك الأسري يتعرّض الأمن الهوياتي إلى مزيد من المخاطر والتّحديات التي تجعل مهمة تحقيقه على أرض الواقع صعبة للغاية .

ويذهب كثير من الباحثين إلى القول بأنّ التفكّك الأسري يؤدي – إلى جانب ما ذكرناه آنفا– إلى تهيئة

الظروف لانحراف أفراد الأسرة خصوصا الأفراد من البنين والبنات ، فحينما تتفكّك الأسرة ويتفرّق شملها ينتج عند الأفراد الشُّعور بفقدان الأمن الاجتماعي الذي هو شرط أساسي لتحقيق الأمن الهوياتي ، ومن ثّم يؤدي ذلك إلى ضعف القدرة لدى الفرد على مواجهة المشكلات والتّحديات وتجعله يفكر في أيسر الطرق وأسرعها لتحقيق مراده دون النظر لشرعية الوسيلة المستخدمة في الوصول للهدف [22].

وقد دلّ الواقع أنّ الأطفال الذي يعيشون أحد مظاهر التفكّك الأسري كالطلاق مثلا هم الأكثر عرضة لحصول اضطرابات نفسية واختلالات فكرية وسلوكية مقارنة بالأطفال الذين يعيشون في كنف أسرتهم وعائلتهم ، وهذا يعني أنّ التّفكك الأسري قد يؤدي إلى عدم اكتمال تكوين الشّخصية السّوية للطفل ممّا قد يجعله يمارس كثير من التّصرفات المنحرفة والشاذة التي تتناقض مع عادات مجتمعه ودينه ، وهنا يكون الطفل أو الفرد سببا في إلحاق الضرر (المادي أو المعنوي) بمجتمعه، كما قد يكون عاملا من عوامل عدم تمكن الدولة ومؤسسّات المجتمع المدني من تحقيق الأمن الهوياتي داخل المحيط العام للمجتمع . ولذلك فإنّ معالجة التفكّك الأسري وإصلاح العلاقات الاجتماعية بما يتماشى مع مصلحة المجتمع والدين لهو ركن أساسي لبعث الاستقرار داخل المجتمع الذي يسهم بدوره في حماية الهوية الفردية والجماعية من مختلف التّهديدات التي تطال المجتمع .

4– الجرائم والتّهديدات السيبرانية :

لا تقل الجرائم والتّهديدات السيبرانية –هي الأخرى– خطورة عن التّهديدات السّابقة وإن كان هناك تداخل كبير بين تلك التّحديات ، وإنّ ما تحدثه من أضرار عبر الشبكات العنكبوتية لهو أشد فتكا وهدما لوحدة وتماسك المجتمع ، إذ تُستغل الوسائل الإلكترونية أو السيبرانية لتمرير كثير من الأفكار الهدّامة والشّكوك المغرضة بخصوص الأصول والثوابت والمقومات الأساسية التي تنهض عليها الشّعوب وتستقل بها عن غيرها كاللّغة والدّين والتاريخ والعادات وغير ذلك ممّا يعد من المقوّمات الأساسية لكل أمّة أو مجتمع ، ولم يعد الأمن الهوياتي في هذا الزمن بمأمن من المخاطر والتّهديدات السيبرانية التي اخترقت كل الحدود وكل البيوت حتّى أصبح الفرد يخشى عن نفسه وعن أسرته السقوط في حمأة هذه الجرائم الخطيرة بسبب قوة تأثيرها على عوام الناس فضلا عن المثقفين وذوي الشهادات الجامعية العليا .

وفي هذا الصّدد هناك من يعتقد بأنّ تحدي الأمن السيبراني يعد من أبرز تحديات الأمن القومي في القرن الواحد والعشرين [23]، كما أنّ تكلفة مواجهة الجرائم الإلكترونية لا تقل عن الجرائم التقليدية [24]، وتكمن خطورة الجريمة الإلكترونية على أمن واستقرار المجتمعات في كونها جريمة عابرة للحدود تستهدف الاختراق الأمني للمؤسّسات العامة والحيوية للدولة المستهدفة [25]، ولا غرو أنّ غياب الأمن – بما في ذلك الأمن المعلوماتي أو

الأمن السيبراني– مدعاة لانتشار الخوف والاضطرابات النفسية والفكرية بين أفراد المجتمع ، وبانعدامه تقل فرص التّواصل والتكاتف الاجتماعي وعندئذ تتعرّض المجتمعات لمحاولات طمس هويتها وتشويهها وفق قوالب غربية محضة، وهذا بدوره قد يؤدي إلى محاولة زعزعة وتقويض المقومات الأساسية التي تنبني عليها هوية الفرد كاللّغة والدين ، ولا يخفى أنّ الأمن الهوياتي في وقتنا الرّاهن أصبح يئن من شدّة وطأ الجرائم الإلكترونية التي تسهر على تنفيذها جماعات مجهولة ، إذ تهدف تلك الجماعات عبر المواقع الإلكترونية إلى تغيير الأفكار والمعتقدات لكثير من الّشباب الذي تشبثوا بدينهم وعاداتهم وذلك بغرض جعل الشّباب المسلم والمستقيم في فطرته وأخلاقه في تبعية مطلقة للغرب وللفكر الغربي ، وهذا بدوره يدعم المنجزات الفكرية والمادية للحضارة المادية الغربية التي تقدّم المادة على الرُّوح .

الحاصل أنّ التهديدات السيبرانية لها بالغ الأثر على تشكيل الهوية الحقيقية للأفراد والمجتمعات ، وفي ظل غياب أو إهمال الرقابة على أنشطة أصحاب الجرائم المعلوماتية يصبح الحديث عن تحقيق الأمن الهوياتي ضرب من الخيال ، وهنا تظهر العلاقة المتلازمة بين الأمن الهوياتي والأمن المعلوماتي ؛ إذ لا يمكن حماية الهوية وصونها من مكائد الجماعات المتطرفة والمنحرفة التي تستغل الأجهزة الإلكترونية لتشكيك الناس في دينهم ومعتقداتهم ومقومات حياتهم الأساسية إلاّ إذا حقّقنا أمنا معلوماتيا يحول دون تحقيق تلك الجماعات المنحرفة لجرائمهم السيبرانية التي تبلغ في وقتنا الحالي درجة عالية جدا من الخطورة ليس على الفرد العادي فقط بل على جميع شرائح المجتمع بما فيهم فئة المثقفين وذوي الشهادات الجامعية العليا .

04. المحور الرابع : سيناريوهات مستقبل الأمن الهوياتي في ظل التّهديدات السابقة:

بالنظر إلى التّهديدات السابقة التي كان لها عدّة تداعيات على الأمن الهوياتي يمكن أن نضع بشكل مختصر بعض السيناريوهات المحتملة لمستقبل الأمن الهوياتي بصورة عامة ، والتي سنحاول من خلالها أن نلفت النّظر لضرورة الأخذ بعين الاعتبار لكل تهديدات الأمن الهوياتي دون الاستهانة بأيّة واحدة منها لأنّ ما يترتب عن فقدان الأمن الهوياتي خطير جدا على الأمن القومي للدول وحتّى على الأمن الدولي ، وفيما يلي نسوق بشكل تسلسلي لأهم السيناريوهات التي سنحاول من خلالها تلخيص ما قد يكون عليه الأمن الهوياتي في المستقبل القريب أو المتوسط وذلك في حدود المعطيات السّابقة :

1- السيناريو الاتجاهي (الخطي): حسب هذا السيناريو وبالنّظر إلى قلّة المجهودات المبذولة في إطار مواجهة تهديدات الأمن الهوياتي ، ستضل سياسات واستراتيجيات الأمن الهوياتي تراوح مكانها ولن يكون هناك كبير مقاومة من قبل الحكومات والمجتمعات لكل

ما يطرأ من تهديدات الأمن الهوياتي سواء من الداخل أو من الخارج لاسيّما في الدول التي تعاني من ضعف المنظومة المعلوماتية والاستخباراتية والقيمية، وعدم جدوى القرارات الاستراتيجية في هذا المجال المهم .

والملاحظ بصورة عامة أنّ غالبية الدول لم تُبد اهتماما كبيرا تجاه قضية الهوية والحفاظ عليها مقارنة بالقضايا الاقتصادية والسياسية ، وهذا ربّما يفسر من جهة إلى صعوبة احتواء جميع تهديدات الأمن الهوياتي خاصة التّهديدات ذات البعد الثقافي والفكري أو إلى النظام الاجتماعي الذي تعيشه أغلب دول العالم حيث التداخل الشّديد في أنماط الحياة والتفكير والحريّات الأساسية ، وهنا يصعب فرز التيارات الفكرية لكل شخص ممّا يجعل من الصُّعوبة بمكان ضبط الأسس العامة المتحكمة في تشكيل الهويات الأصلية .

وإجمالا لن يكون هناك تغيير نحو الأحسن والأفضل وسيظل الأمر على حاله خاصة بالنسبة للمجتمعات المحافظة والمسلمة أين تعيش تلك المجتمعات تهديدات لم يسبق لها مثيل خاصة المتعلّقة بتهديدات الهوية والعقيدة الإسلامية والمقوّمات الأساسية للمجتمعات المسلمة ، وبالنّظر إلى تراجع دور الأسرة في الحفاظ على هوية الفرد المسلم وكذلك تراجع دور تنظيمات المجتمع المدني فمن المحتمل أن تشهد الهوية صراعات حادة وخطيرة قد تؤثر بشكل كبير على ذهنيات وقيم المجتمع المسلم ، ولا غرابة في ذلك إذ أنّ المجتمع المسلم اليوم يعرف تراجعا كبير في أغلب الميادين ممّا قد يجره إلى التّخلي عن هويته الأصلية مواكبة للتّطورات الصّناعية والتكنولوجية التي تشهدها اليوم الدول المتقدّمة وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية ودول أوروبا الغربية والصين واليابان .

2-السيناريو الإصلاحي : وفق هذا السيناريو فمن المحتمل أن تتولّى بعض الدول القيام بعدّة إصلاحات لتصحيح الاختلالات السّابقة بشأن تحديّات الأمن الهوياتي وفشل الاستراتيجيات السّابقة المتعلّقة بحماية وصيانة الأمن الهوياتي للأفراد والمجتمعات، وهذا لإعطاء دفعة قويّة نحو ضمان مزيد من الحماية لمقومات الهوية المجتمعية والفردية خاصة في ظل المنافسة الشّرسة للثقافة العالمية تجاه الثقافات المحلية (العولمة الثقافية) ، ولكن هذا مرتبط بقوة المؤسّسات الفاعلة في المجتمع سواء الرّسمية منها أو غير الرّسمية ، ومرتهن كذلك بفعالية الاستراتيجيات التي تتبنّاها الدولة سواء من حيث تشريع السياسات أو تنفيذها أو حتّى تقويمها وإعادة النّظر فيها بشكل دوري ، فعملية الإصلاح والتّغيير إذن نحو الأفضل تتطلّب فعّالية الهيئات والمؤسّسات المعنية بوضع الاستراتيجيات الملائمة لمجابهة تحديات الأمن الهوياتي وتعزيز سبل التوافق بين أبناء المجتمع الواحد في إطار المصلحة العامة للبلد والمجتمع ، كما تستدعي تضافر جميع الأطراف والجهات المعنية بعمليات الإصلاح والتّغيير نحو الأفضل بدءا بأصغر وحدة في المجتمع وهو الفرد الصّالح وصولا إلى المؤسّسات الاجتماعية والسياسية بدون استثناء .

وهذا العمل ليس بذلك العمل الشّاق والمستحيل وهو يعبّر عن جسامة المسئولية الملقاة على عاتق صنّاع القرار والبيئة المحيطة بهم ، والكّل اليوم يدرك ضرورة الإسراع نحو إجراء تعديلات بخصوص السياسات التّعليمية التي لها دور كبير في توجيه سلوك الطلبة والتّلاميذ حفاظا على هويتهم من التّشويه والتحريف ، إذ أنّ الحملة الشعواء التي تشنّها بعض الدول تجاه دول أو شعوب أخرى يجعل من الأهمية بمكان وضع ترتيبات أمنية ومخابراتية وسياسية تضمن على الأقل إفشال جميع المخطّطات التي تصبو إليها بعض الجماعات والدول بغرض تحقيق مصالحها على حساب الشّعوب والدول وعلى حساب دينهم ومعتقداتهم، فالحرب إذ ستكون قائمة بين الدول ليس على النّفط والموارد الطبيعية فحسب بل ستكون كذلك حرب على القيم والمعتقدات واللّغة والتاريخ وإلى غير ذلك ممّا يمس بهوية المجتمع .

3-السيناريو التحولي الراديكالي : لن يكون بوسع كل الدول القيام بتغييرات جذرية وعميقة من أجل الحفاظ على هويتها واستقلالها الثقافي والفكري ،ضف إلى ذلك فإنّ ضعف التّخطيط والتنسيق بين مختلف الوحدات والمستويات الإدارية سيسهم بشكل أو بآخر في تعطيل مسار التّغييرات الجدرية التي تعالج مسائل حساسة كمسألة الهوية والقيم ، ولذلك فسيقتصر التغيير الجذري –الذي ينطلق منه هذا السيناريو–على بعض الدول التي بلغت درجة كبيرة من النّضج السياسي والفكري والثقافي، ولا شكّ أنّ هذا يتطلّب كذلك قدرة فائقة على التّحكم في المعلومة والتقنيات الاتّصالية الحديثة وذلك بغية كشف جميع مخططات التشويه والطّمس التي قد تحاول القيام بها بعض الجماعات التي تحمل فكرا متطرفا او منحرفا .

وقد لا نبالغ إن قلنا بأنّ القيام بتغييرات جذرية ناجحة بهدف ضمان أمن هوياتي مستدام بات صعب جدا حتّى على الدول المتقدّمة وذلك للتّداخل الشّديد بين الثقافات والتقاليد السياسية والاجتماعية بين كثير من المجتمعات ، إذ قد انصهرت تلك الثقافات في بوتقة المجتمع العالمي أو المواطنة العالمية نتيجة الاحتكاك الشّديد بين ثقافات الدول والشّعوب في أكثر من مجال ، ونحن اليوم أصبحنا نعيش في قرية صغيرة بفعل التّطور الملفت في وسائل الاتّصال والمعلومات ولذلك فإنّ الحفاظ الكلّي على جميع مقوّمات وركائز الهوية أصبح أمرا غاية في الصُّعوبة وحتى إن تمكنّت بعض الدول من الحفاظ على هويتها فإنّه لن يكون بمقدورها مواجهة كل التّحديات التي تطال الهويات ، وإذا كان المجتمع الياباني مثلا ينظر إليه على أنّه أكثر المجتمعات التي نجحت إلى حد ما في الحفاظ على هويتها من المسخ والطمس فإنّ ذلك لا يعني أنّ كل اليابانيين قد نجحوا في الحفاظ على هويتهم بدليل أن كثير من اليابانيين قد تأثروا بالثقافة الأمريكية التي تبنّتها السّينما الأمريكية وصاروا يبجلّونها على ثقافتهم الأصلية فالأمور نسبية إذن وليست مطلقة خاصة في هذا الزمن الذي يموج بكثرة الإغراءات والفتن .

05. الخاتمة:

إنّ الحديث عن الأمن الهوياتي وكيفية تعزيزه وحمايته بشكل مستدام أصبح ضرورة قصوى لأيّ مجتمع يبحث عن بناء ذاته واستقلاله عن الآخرين ، ولا يعني هنا الاستقلال التام والمطلق بل الاستقلال الذي يحفظ للمجتمع كرامته ويوفر له الحرّية الكاملة لاتّخاذ قراراته دونما إملاء من جهات معينة ، فالاستقلال الثقافي إذن هو أهم الآليات التي تضمن على الأقل حماية دائمة للأمن الهوياتي والأمن المجتمعي ، وينبغي في هذا السّياق على الدول والمجتمعات –وبخاصة المجتمعات المسلمة التي تعد أكثر المجتمعات تهديدا لأمنها الشامل – أن تعي حجم المسؤولية التي تنتظرها خاصة في الوقت الرّاهن الذي تصاعدت فيه التّهديدات الثقافية والعقائدية والمجتمعية أكثر من أيّ وقت مضى ، كما يجب أن يرافق ذلك تضامنا شاملا من قبل جميع الهيئات والمؤسسات الفاعلة في المجتمع ، ولو فرضنا أنّ أحد تلك الهيئات اتّكلت على غيرها في القيام بهذا الدور المهم والمتمثل في صيانة جميع أفراد المجتمعات من مختلف التّهديدات الثقافية فإنّه سيترتّب عن ذلك عدّة آثار سلبية ومخيّبة لأنّ المجتمع كل متكامل لا يمكن أن يستغني بعضه عن بعض في جميع مجالات الحياة بما في ذلك مسألة الأمن الهوياتي .

وكما لا يخفى على كثير من الباحثين فإنّ موجة التّغريب اليوم تشهد وتيرة متصاعدة ومتسارعة والحروب الفكرية تمر بمراحل متقدّمة جدا ليس بين الدول العظمى فحسب بل حتّى بين الدول النامية ممّا يعني ذلك أنّ مهمة الحفاظ على الهويات وتأمينها من مختلف التّهديدات والتّراكمات الفكرية والثقافية بات أمرا مستعصيا إلاّ أنّ ذلك لا يمنع من ضرورة البحث عن أفضل الأساليب التي تخفّف من حدّة وشدّة تلك التّحديات وتحول دون المزيد من الجراح ، ومن أنجع السّبل التي يمكن من خلالها ضمان مزيد من الحماية للهويات هي الأساليب نفسها التي تستغلها بعض الجماعات لتنفيذ مخطّطاتها الشنيعة كوسائل التّواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية ، ويضاف إلى ذلك المؤسّسات التّعليمية والتربوية وكذلك المساجد فإنّ لها دور كبير في إفشال مخططات التّغريب والتشويه التي تتعرض لها بعض المجتمعات لا لشيء إلاّ لتنصهر في بوتقة التغريب والانتساب للآخر ، وهذا وإن كان غير معلنا في غالب الأحيان إلى أنّه أصبح أمرا مشاهدا بالعين المجرّدة .

وعلى العموم يمكن القول إنّ مستقبل الأمن الهوياتي لن يكون محدّد بدقة ولم تبرز ملامحه جيدا إلاّ أنّ الصّورة العامة تنبئ عن إمكانية تصاعد تهديدات الأمن الهوياتي وأمام هذه التوقعات والاحتمالات فستختلف ردود الفعل الدول بين دولة غير متساهلة تماما في أي تهديد يطرأ على أمنها الهوياتي وبين دولة متساهلة جدا بحجة ضرورة الانفتاح على الآخر والاعتماد المتبادل الذي بات تفرضه تطورات السّاحة الدّولية وحاجة المجتمع الدولي للتّعاون في إطار جماعي ممّا قد يجبر بعض الدول

للتنازل عن بعض من مبادئها ، وبين هذه وتلك نجد دول أخرى تتعامل مع الهوية وكل ما يتّصل بها بحذر شديد بدون غلو وتشدّد ولا إفراط وتساهل في الحفاظ على مبادئها وقيمها وهويتها وذلك بحسب التّطورات السياسية والاجتماعية التي تمر بها تلك الدول.

يبقى في الأخير أن ننوّه على أنّ مسألة الأمن الهوياتي لا يمكن التنازل عنها البتة مهما كانت الظروف والصّعاب لأنّ مسألة الهوية ليست بالأمر الهيّن الذي قد يستعاض عنه بشيء آخر ، إذ قد تفقد الدولة كيانها بشكل كلّي أو نهائي إذ فرّطت في هويتها التي هي أساس وجودها ولذلك لا تعجب إذا رأيت مجتمعا متساهلا في ضياع هويته أن يصبح مجتمعا آيل للزوال والأفول سواء طال الزمن أم قصر والتاريخ حافل بكثرة الهزائم التي لحقت كثير من الحضارات والدول بسبب انهماكها في الترف والبذخ على حساب دينها وهويتها والمجال لا يتّسع لذكر نماذج عن ذلك لكن في الحضارة الإسلامية بالأندلس خير دليل على ذلك .

06.الهوامش:

1-أوشن سمية، "العولمة والأمن الهوياتي" ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة باتنة 01، الجزائر، العدد09، جوان 2016، ص189.

2-إيمان بن محمد، " الانفصام اللغوي والأمن الهوياتي في الجزائر"، مجلة الفكر المتوسطي للبحوث والدراسات في حوار الديانات والحضارات ، المجلد 08، العدد01، ماي 2019،ص244.

3-أحمد وادي، "السياسة الاستعمارية الفرنسية وانعكاساتها على ثقافة المجتمع والأمن الهوياتي في الجزائر"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد02، أفريل 2018، ص295.

4-أوشن سمية ، (دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي :دراسة حالة الجزائر)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2010/2009، ص61.

5- نوال مغزيلي ، "الغزو العولمي وتأثيره على الهوية الوطنية في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة ، مجلة عصور ، جامعة وهران 01(الجزائر)،العدد34-35 ، أفريل –جوان 2017، ص68.

6- دوباخ قويدر، مروة مليكي ، " دور الهوية في إكساب المواطنة لأفراد المجتمع : دراسة نظرية تفسيرية ، مجلة تنوير للدراسات الأدبية والإنسانية، ، ، العدد07، ديسمبر 2017، ص265.

7- ثائر رحيم كاضر ، " العولمة والمواطنة والهوية" ، مجلة القادسية في الآداب والعلوم التربوية ، العدد01، المجلد 08، 2009، ص267.

8–حسام ميرو، أزمة الهوية والأمن القومي العربي ، أنظر الموقع الالكتروني الآتي: https ://www.alkhaleej.ae (تاريخ الولوج 2021/02/18).

9–ميس خليل عودة ، "الأمن الاجتماعي ودوره في الحد من ظاهرة المخدرات : قراءة في رواية لا تنس الهدهد فؤاد حجازي "، مجلة لغة كلام ، المجلد 6، العدد10، جانفي 2020،،ص66.

10- Mukul G . Asher , Amarendu Nandy, Social Security Policy in an Era of Globalization and Competition : Challenges for Southeast Asia, Social Sciences Working Paper , february2006 .

11–شفيعة حداد، أسماء بلا غماس ، " تأثير العولمة في بعدها الثقافي الهوياتي على الهوية الثقافية الوطنية "، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية ، جامعة باتنة 01 (الجزائر)، العدد08، جويلية 2019، ص246.

12عبد الباقي غفور ، "العولمة وأثرها على الهوية الإسلامية "، مجلة البراديغم، العدد02، أوت 2016، ص153.

13–عبد العزيز شعبان، "العلومة الثقافية وعولمة الهوية"، مجلة تمثلات، جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، العدد03، جانفي 2017،ص118.

14– زغو محمد، "أثر العولمة على الهوية الثقافية للأفراد والشعوب"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)،العدد04، 2010،ص97.

15– محمد عبد المولى الدقس، "العولمة والهوية الثقافية : الهوية العربية مثالا "، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة 02(الجزائر)،العدد07، جوان 2012، ص11.

16– عاشور هناء، تأثير العولمة على القيم الثقافية السائدة المجتمع ك دراسة تحليلية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة ام البواقي (الجزائر)، العدد08، الجزء الأول، ديسمبر 2017، ص98.

17-Lauran Movius,cultural globalisation and Challenges to traditional communication theories , Journal of Media and Communication ,27 january2010,p07.

18-ibid,p08.

19–مقلاتي صحرواي، غالية غضبان، "إشكالية تأثير الإعلام الجديد في الهوية الثقافية في ظل العولمة" مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، العددان12 و13،جوان–ديسمبر2014، ص ص،223–226.

20-مصطفى بن طيفور، العربي بوعمامة ، "تأثير وسائل الإعلام على تشكيل الهويات الثقافية في ظل العولمة : قراءة الواقع واستشراف المستقبل ، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية، العدد 07 ، أفريل 2016، ص.07 .

21 –بغامي كتيبة، أسماء بن تركي ، الإعلام الجديد والحفاظ على الهوية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، العدد20، جويلية 2018، ص105.

22-اسمهان بوعيشة، " التفكك الأسري وآثاره الاجتماعية " مداخلة مقدمة للملتقى الدولي التاسع بعنوان : قضايا الأسرة المعاصرة في ضوء أصول ومقاصد الشريعة الإسلامية والتشريعات العربية ، جامعة باتنة 01، كلية العلوم الإسلامية 28/27نوفمبر 2018 ، ص198.

23-لامية طالة ، "التهديدات والجرائم السيبرانية : تأثيرها على الأمن القومي للدول واستراتيجيات مكافحتها "، مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 04، العدد02، 2020، ص56.

24-Yueba , Understanding cybercrime and developing a monitoring device , Turku University of Applied Sciences: Frontpage ,2017,P07 .

25-صباح كزيز ، سمير قط، "أثر الجرائم الإلكترونية على امن واستقرار الدول : قرصنة الموقع الالكتروني لوكالة الانباء القطرية أنموذجا ، مجلة الناقد للدراسات السياسية ، ، العدد03، أكتوبر 2018، ص120.